2014 09 18 - 0001 - 2

تحية إلى «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين»

لعل في ما يميز طائفة مفقودي الحرب اللبنانية وأهاليهم أنهم «طائفة» قدرية، بمعنى أن لا أحد اختار الانتماء إليها، ولا إرادية، بمعنى أن لا أحد تمنى ذلك. إنها طائفة تضم آلافاً مؤلفة من مختلف المهن والأعمار والأديان والطوائف والجنسيات.

ولدت هذه الطائفة مع بداية الحرب اللبنانية وتزول، تلقائياً، عند المبادرة إلى حل حقيقي لقضية المفقودين، حل يقوم على سماح الدولة اللبنانية بتحديد مصائرهم، كما حدث ويحدث وسيحدث في دول العالم التي تستحق تسمية «دول».

من خصائص طائفة المفقودين وأهاليهم التي تميزها عن الطوائف اللبنانية: أن ليس لها راع ولا عزّاب ولا زعيم ولا وكيل، دينيا كان أو سياسيا أو مناطقيا. وهذه الطائفة وجدت لتزول لا لتبقى. إن سوء تصرف الدولة وحده جعلها تستمر، ملتفة على عصبية واحدة، مبنية، بدورها، على قضية واحدة: إن أهالي المفقودين لا يستطيعون أن يطالبوا بأكثر من كشف مصائر ذويهم لأسباب عدة لا مجال لتفصيلها، ولكنهم أيضاً لا يستطيعون أن يطالبوا بأقل من ذلك، لسبب بديهي لا ضرورة إلى شرحه. وهذه الطائفة، على عكس الطوائف الأخرى، لا تملك مشروع سلطة، ولا قدرة لها على تعطيل أي شيء، ولا حتى على «تسييل» قضيتها (بميزان الحصص فيتلقفها سياسي نبيه ويسوّقها). تتميز قضية مفقودي لبنان بأنها غير قابلة للقسمة إلى حصص طائفية أو لطائفية، وعلى عكس غيرها من القضايا المحلية، إما تحلّ أو لا تحلّ.

أخيراً وليس أخراً، إن ولاء طائفة، أو جماعة، المفقودين وأهاليهم هو ولاء عضوي ومطلق للدولة اللبنانية: إما تتحمل الدولة واجباتها إزاء رعاياها المفقودين وأهاليهم كما فعلت وتفعل وستفعل الدول التي تستحق اعتبارها كذلك، وتنتهي القضية، وإما تستمر الدولة في نهجها اللامسؤول (الراسخ منذ نحو 40 عاماً)، وتبقى مسألة المفقودين معلقة إلى أجل غير مسمى ومعها جراح لم ولا ولن تندمل، وكذلك ستبقى وصمة عار مطبوعة على جبين هكذا «دولة»، بينما يقترب هدير العاصفة الإقليمية، تصل إلى مسامعي، وأضحة، حيرة الصديق: «هلّق وقتها»؟

ـ بالتأكيد لا، كان وقتها قبل 30 سنة وقبل 20 سنة، ثم وقت اتفاق الطائف، ثم عام 2000 عندما شكل الرئيس سليم الحص أول لجنة تحقيق رسمية، ثم وقت اتفاق الدوحة، ثم قبل سنتين ثم قبل سنّ، ثم ثم ثم... المشكلة يا صديق أن الأهالي لم يتوقفوا عن المطالبة، وأنك لم تقف ولا مرة عند مطلب حل هذه القضية، لا قبل 30 سنة ولا قبل سنة... وخلال هذه السنوات، لم يتضاءل ألم الأهالي، بل ازداد، لأن المشكلة الأخرى هي أن دولتهم المرجوة والمعنية ما برحت تضيف عذابات جديدة على عذاباتهم الأصلية. في العام 2000، كان الأهالي يجتمعون أسبوعياً أمام مقر مجلس الوزراء (صحلة التحف) ويحملون لافتات كتب عليها: «نحن ولادك يا دولة». لا أستطيع أن أفهم لماذا قررت هذه الدولة – التي لم تكن تحلم يوماً بوجود طائفة أو جماعة أو فئة بهذه الخصائص على أرض لبنان أن تصم أذنيها وتغض نظرها، وتذب هذه الفئة أينما ما زالت تطلب من الدولة، لا من غيرها، أن تتعرف إليها وترعاها وتبلسم جراحها. والكلام ذاته يكاد ينطبق علينا كمجتمع.

وأياً تكن أسباب هذه القطيعة المزدوجة، فإن وجود جماعة أو فئة أو طائفة مثل المفقودين وأهاليهم يشكل فرصة لما تبقى من الدولة ومن المواطنة في هذا البلد. نعم، إنها فرصة أو عبرة تقدمها هذه «الجماعة» إلى الدولة والمواطنين على حد سواء مجاناً وبلا مقابل، وسأحاول شرح هذه الفكرة بالرغم من صعوبتها:

أولاً بالنسبة إلى الدولة. في كل دول العالم شكّل حل قضية المفقودين وسيلة الدولة لإعادة تأهيل ذاتها بعد أحداث هددت مبرر وجودها. إضافة إلى هذا القانون العام الذي انطبق على دول العالم، هناك عندنا قانون خاص بسبب وضع الدولة المزري والمفلس أخلاقياً، إذ يشكل تحديد مصير المفقودين فرصة فريدة للتطرق – ولو لمرة – إلى معضلة محددة بنهج علمي. فرصة الدولة اللبنانية الفريدة أن مسألة مفقوديها لا تحلها أي معادلة طائفية أو تحاصصية!

أسمع اعتراضين لدى صديقي: «بزعمائنا الحاليين»؟

ـ أكيد، بزعمائنا الحاليين، ماذا ينقصهم؟ «وهل هي مهمة ممكنة؟».

ـ أكيد ممكنة، وسنوات قليلة من العمل الجدي والرضين والبعيد عن الأضواء كفيلة بإنهاء هذا الملف.

ثانياً، بالنسبة إلينا كمواطنين. «باللبنانيين الحاليين؟».

ـ أكيد، باللبنانيين الحاليين. وماذا ينقصنا؟ تعطينا هذه «الفئة» بعد نضال نموذجي وطويل لم يلتفت إليه أحد تقريباً، ولم يموّله أحد، لا طرف حكومي ولا غير حكومي، فرصة فريدة لنتأمل كيف يمكن أن يصبح يوماً ما، إذا شئنا، مجتمعنا مجتمعاً: أعني، أن يجتمع الناس من المهن والأجناس والمناطق والطوائف حول قضية يتابعونها ولا يتنازلون عنها، على أمل ألا يكون الاجتماع والاجماع هذان قائمين حول قضية فقدان حبيب.

أخيراً، إن قضية المفقودين (بالآلاف على أرض لبنان) تبدو للمواطن العادي قضية «بعيدة»، ترجع إلى زمن مضى وانقضى، بينما هو غارق الآن وهنا بيومياته المحبطة وهمومه المتراكمة ومستقبله القاتم، ولا وقت لديه ليكرسه لها.

هذا صحيح ومفهوم، لكن يكفي أن نغيّر المنظور بتفصيل بسيط لتنقلب النظرة رأساً على عقب، وليتبدل معنى الصح والمفهوم: تصور للحظة أيها اللبناني الأمّي أو المتعلم ـ لا فرق ـ أيتها اللبنانية البشوشة أو العابسة ـ لا فرق ـ أن هذه القصة «البعيدة» حصلت معك، وأن أختك أو أباك أو ابنك هو/هي من لم يعد الليلة إلى البيت، لم «يسرّب»، فاتصلت وراجعت ووسّطت وصرخت، ولم يتغيّر شيء، ومنذ هذا اليوم المأساوي انقطع التيار الحيوي فجأة من حياتك ولم يعد بعد. ومنذ هذا اليوم الكئيب، انشطرت حياتك، صار عليك أن تستمر/ي بالرغم منك بين قبل مجدّد وبَعْد معلّق. وصارت الأيام والسنوات تتمدد دون أن تمر.

بول الياس الأشقر

«حتّى استلام ملف التحقيق»

مرّت أشهر ولم يُنفّذ قرار مجلس شورى الدولة الذي ألزم الدولة اللبنانية بتسليم أهالي المفقودين كامل ملف تحقيقات اللجنة الرسمية التي تشكّلت عام 2000 للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين. وكانت هيئة القضايا في وزارة العدل تقدّمت، في 6 أيار الماضي، بطلب إلى مجلس الشورى لإعادة المحاكمة ووقف التنفيذ بحجّة أن ذلك يشكّل «خطراً» على السلم الأهلي، لكن المجلس رد الطلب وأكد قراره بضرورة تسليم الملف.

بالرغم من ذلك ضربت الدولة – الحكومة قرار المجلس عرض الحائط، وواصلت سياسة إدارة الظهر لأهالي المفقودين والمخطوفين وطلبهم معرفة مصير أحبائهم.

لذا، تنظم لجنتا «أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» و«سوليد» وقفة احتجاجية سلمية رمزية ـ لتأكيد «حق الأهالي في معرفة مصائر أحبائهم المفقودين والمخفيين قسراً، وللدفاع عن دولة القانون ومبدأ فصل السلطات واستقلالية القضاء وصدقية المؤسسات».

والموعد كل يوم خميس، بدءاً من اليوم، من الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الثالثة بعد الظهر، على الرصيف المقابل للسرايا الحكومية... و«حتّى استلام كامل ملف التحقيق».

«حقنا نعرف... زورونا».